نحو دبلوماسية جديدة في نقل النفط الخام العراقي بعد غلق مضيق هرمز: بين تنويع الاتجاهات وإقامة شراكة مستدامة مع الولايات المتحدة الأمريكية .

د. عبدالكريم جابر شنجار آل عيسى

18 تموز 2026

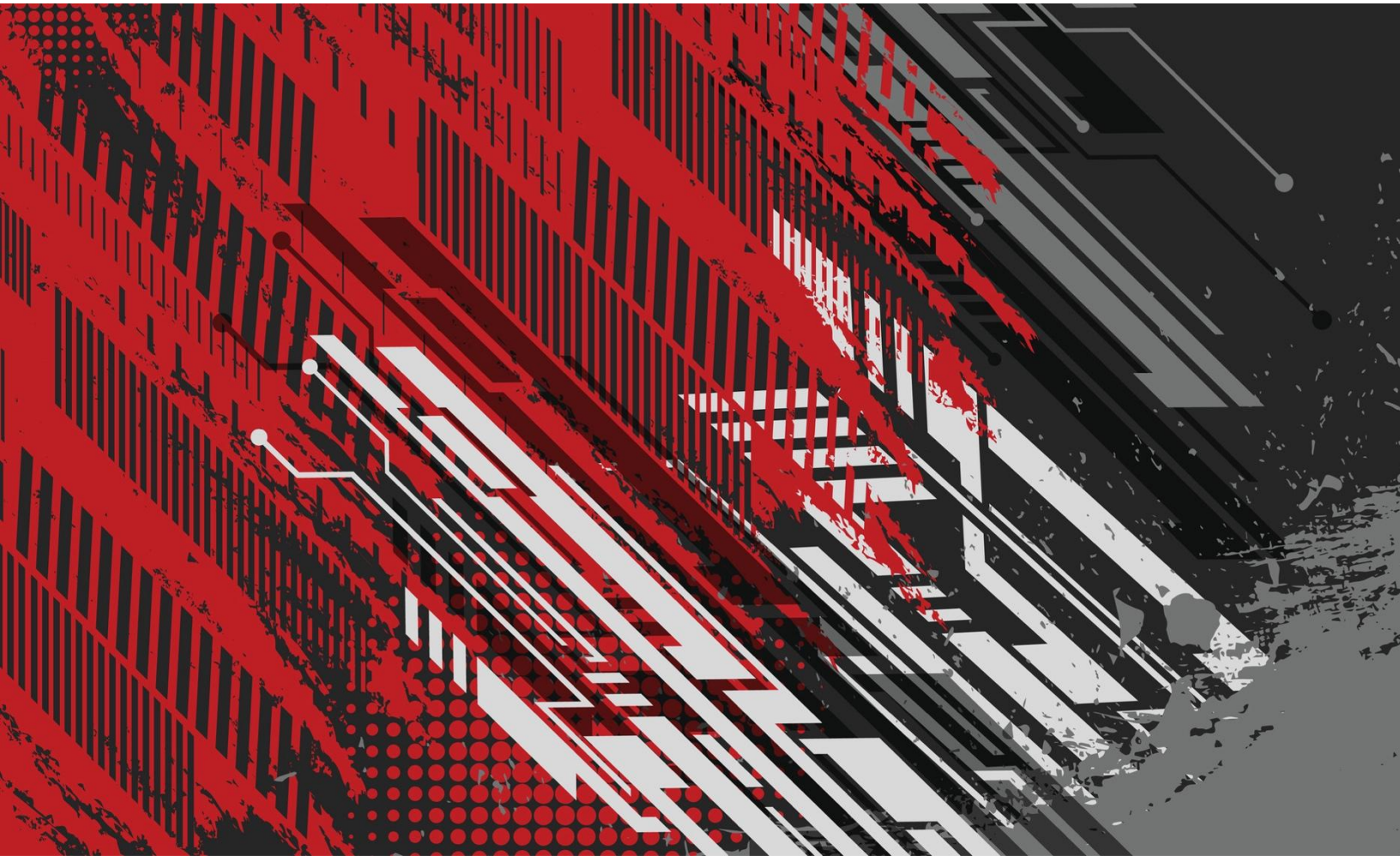

حقوق النشر محفوظة © 2026 | iraqieconomists.net | info@iraqieconoists.net | الهاتف: ٠٠٩٦٤٧٨٦٦٢٩٦٦٠٠+ | منذ عام ٢٠٠٩

نحو دبلوماسية جديدة في نقل النفط الخام العراقي بعد غلق مضيق هرمز: بين تنويع الاتجاهات وإقامة شراكة مستدامة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

من معالم الدولة الناجحة التنويع في شراكاتها التجارية كنوع من الدبلوماسية الاقتصادية لتجنب الأزمات المالية العالمية حينما تحدث، وبما يضمن الحفاظ على استدامة الإنتاج المحلي ومستوى تشغيل العمالة الوطنية. وتختلف دول العالم في استراتيجية التعامل الاقتصادي تبعاً إلى هيكل صادراتها نحو الخارج، والذي يرتبط بدرجات المرونة السعرية للطلب الأجنبي عليها، فكلما كان الطلب يتسم بدرجة مرونة قليلة، كان الطلب على السلع المصدرة ذا أهمية ولا يمكن الاستغناء عن استيراد تلك السلع، وهذا ينطبق على مصادر الطاقة من (النفط الخام والغاز الطبيعي) والتي لا يوجد لها بدائل تامة.

وعلى هذا الأساس مثل غلق مضيق هرمز بعد اندلاع الحرب بين الولايات المتحدة وإسرائيل من جهة وإيران من جهة أخرى في 28/2/2026، أزمة عالمية خطيرة انعكست على المنتجين والمستهلكين معاً. وتأتي الأهمية الاستراتيجية للمضيق كونه الممر المائي الرئيسي الذي يربط الدول في الخليج التي تمتلك أكبر احتياطي من النفط الخام في العالم بنحو 48% من الاحتياطي العالمي، وكذلك نسبة 25% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، وبعبارة أخرى أن المضيق يربط بين أكبر مستودع لمصادر الطاقة في العالم مع أكبر الأسواق المستهلكة للطاقة الرئيسية، أذ ينقل من خلاله نحو 70% من النفط الخام المنقول بحراً على مستوى العالم.

أما يتعلق بهذه الأهمية بالنسبة إلى العراق، فإن ما نسبته 90% من النفط الخام العراقي يمر من خلال مضيق هرمز، الأمر الذي انعكس على الاقتصاد العراقي بشكل مخيف، بعد أن وجد العراق نفسه يقف بلا خيارات كافية لنقل وتصدير النفط الخام العراقي الذي يمثل المصدر الرئيس والأوحد للإيرادات المالية في ظل انعدام التنويع الاقتصادي، وجعل من العراق أكثر الدول النفطية الرئيس تضرراً من مثيلاتها في منطقة الخليج مثل المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة التي تمتلك خيارات لنقل نفطها إلى الدول المستهلكة بعد زيادة تدفق النفط الخام عبر خط أنابيب الشرق والغرب (الخط العراقي) إلى البحر الأحمر، كما تمكنت الامارات العربية المتحدة من زيادة صادراتها عبر خط أنابيب أبوظبي إلى خليج عمان.

ويبين الجدول رقم (1) حجم العرض من النفط الخام من دول أوبك الرئيس في الخليج العربي خلال شهري مارس وأبريل من العام الجاري. ويلاحظ حجم الانخفاض في كل من (العراق، والكويت، والسعودية،

والامارات العربية، وإيران) ويلاحظ أن العراق أكثر الدول تضرراً بالانخفاض في العرض من النفط الخام، إذ بلغ في شهر مارس 1.57 مليون برميل ثم انخفض إلى 1.35 في شهر أبريل، عن العرض المفترض في الشهر الأخير والبالغ 4.2 مليون برميل يومياً. وعن إمكانية الإنتاج الأعلى بنحو 4.47 مليون برميل يومياً.

أما وضع كل من المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، فإن الأولى تعد دولة قيادية في الإنتاج من النفط الخام في دول أوبك وأوبك+ فهي الأخرى انخفض إنتاجها في شهر مارس إلى 7.25 مليون برميل يومياً ثم إلى 6.98 مليون برميل يومياً في أبريل، وبلغت الخسائر في الإنتاج عن الشهر الأخير بمقدار (3.18-) مليون برميل يومياً عن العرض البالغ 5.16 مليون برميل يومياً في شهر أبريل مع قدرة في الإنتاج بمقدار 12.11 مليون برميل يومياً، في حين أن الامارات العربية المتحدة أرتفع إنتاجها في شهر أبريل إلى 2.44 مليون برميل يومياً عن شهر مارس البالغ 2.11 مليار برميل، وبلغ الانخفاض في الإنتاج بمقدار (0.94-) مليون برميل يومياً عند احتساب الإنتاج الطبيعي لها في شهر أبريل والبالغ 3.39 مليون برميل يومياً، مع إمكانية لبلوغ الإنتاج من النفط الخام بمقدار 4.28 مليون برميل يومياً. وكلا البلدين السعودية والامارات العربية لم تتأثر ايراداتها من النفط الخام على الرغم من الانخفاض في الإنتاج بسبب وجود محطات تصدير بعيدة عن مضيق هرمز، وكذلك الاستفادة الكبيرة من ارتفاع أسعار النفط الخام. أما الكويت هي الأخرى تضررت بعد العراق حيث انخفض إنتاجها إلى 0.57 مليون برميل في شهر أبريل وهو أقل من شهر آذار الذي سجل 1.19 مليون برميل يومياً وخسرت في الإنتاج بمقدار (2.02-) مليون برميل يومياً عند احتساب حجم الإنتاج المفترض في شهر أبريل عند (2.6) مليون برميل يومياً مع قدرة على إنتاج بمستوى 2.88 مليون برميل يومياً.

وتأسيا على ذلك نتناول الموضوع كالاتي:

اولا: الطلب العالمي على النفط الخام واتجاهات الصادرات النفطية:

هنالك علاقة وطيدة بين حجم الطلب على النفط الخام من قبل الدول المستهلكة الرئيسة في العالم، واتجاهات الصادرات النفطية، وعلى هذا الأساس رسمت خرائط الإنتاج والاستهلاك العالمية (التجارة الدولية في النفط الخام) وبالطبع لا يعني أن الدول الأكثر استهلاكاً للنفط الخام في العالم لا تنتج النفط الخام محلياً، ولكن الذي يحكم العجز أو الفائض في ميزان الطاقة لديها هو عدم كفاية الإنتاج وتفوق الاستهلاك، وفي حالة الفائض تقوم بتصديره وعند العجز تتجه نحو الخارج لسد النقص لديها،

وهذا ما ينطبق كثيراً على الصين التي تنتج نحو 4264 مليون برميل يومياً ولكن تستهلك نحو 16473 مليون برميل يومياً، هذا العجز في ميزان الطاقة الصيني يجعل حاجتها للنفط تمثل 25% من الطلب العالمي على النفط الخام كما يبين الجدول رقم (2) الحال نفسة للولايات المتحدة الأمريكية التي تعد أكبر دولة منتجة للنفط الخام بحجم الإنتاج بمقدار 20135 مليون برميل يومياً لكنها تستهلك نحو 20307 مليون برميل يومياً، ويبلغ حجم الطلب لديها نحو 31.5% كمتوسط خلال مدة الجدول السابق. وبشكل عام يمثل الطلب على النفط الخام من دول آسيا 48% من الطلب العالمي وترتب على هذا أن تقوم الدول المنتجة الرئيسة للنفط الخام بالاستحواذ على أسواق دول آسيا المستهلكة الأكبر من خلال عقد الاتفاقيات الثنائية وتقدر قيمتها بنحو 500 مليار دولار تعود إلى دول مجلس التعاون الخليجي النفطية.

ثانيا: الاتجاهات التقليدية للصادرات النفطية للعراق.

يحتفظ العراق بعلاقات تجارية قديمة مع العديد من دول آسيا تمتد إلى السبعينيات من القرن المنصرم، ولكنها تعطلت بسبب حروب الخليج الاولى والثانية، وعادت إلى طبيعتها بعد عام 2003.

وتنسجم اتجاهات الصادرات النفطية للعراق مع اتجاهات التجارة الدولية للطاقة، والتي تتركز في حجمها الكبير نحو دول جنوب وجنوب شرق آسيا بشكل عام، لعدة أسباب الأول: افتقار هذه الدول إلى مصادر الطاقة والثاني تشهد معظمها ازدهارا صناعيا وعمرانيا كبيرا واليوم دولها تحقق فوائض تجارية ضخمة في تجارتها مع دول مهمة OECD ولإدامة هذا النهوض الاقتصادي يدفعها ذلك إلى الحصول على مصادر الطاقة وفي مقدمتها النفط الخام.

ومن الجدول رقم (3) يلاحظ الاتجاهات التقليدية للصادرات النفطية للعراق من حيث الحجم والنسبة للمشتريين خلال المدة (2021 - 2025) وتتصدر الشراكة كل من الصين والهند وبلغت النسبة لكل منها نحو 35.2% و 26.8% و 16.7% على التوالي، وبشكل إجمالي يتجه نحو 75.4% من الصادرات النفطية العراقية إلى دول آسيا الباسفيك، والمتبقي 25% يتجه إلى القارات الأخرى.

هذه الصورة النمطية لاتجاهات الصادرات النفطية للعراق تنسجم مع النمطية في التجارة الدولية لدول أوبك تقريباً من حيث اتجاهاتها، كما يبين الجدول رقم (4) فإن الشركاء الرئيسين لدول أوبك هم في المرتبة الاولى الصين بنسبة 29.1% وفي المرتبة الثانية دول أوروبا الاعضاء في منظمة OECD بنسبة 17.6% يعود مصدرها من دول أوبك القريبة منها (ليبيا والجزائر ونيجيريا والغابون)، وفي المرتبة الثالثة الهند بنسبة 11.6%، ولكن على مستوى القارات فإن الدول الآسيوية تستوعب نحو 74.3% وذلك عام 2025 .

ونستنتج أن هناك تركزا شديد في اتجاهات الصادرات النفطية ضمن التجارة العالمية سواء بالنسبة للعراق أو دول أوبك.

ثالثا: تداعيات الصادرات النفطية للعراق في ظل غلق مضيق هرمز

أن العراق من أكثر الدول النامية تضرراً من غلق مضيق هرمز، على عكس الدول النفطية الاخرى في منطقة الخليج التي إعادت توجيه بعض من صادراتها إلى محطات خارج المضيق.

والسؤال الذي يطرح؟ كيف يستطيع العراق تغيير اتجاهات الصادرات النفطية في ظل نمطية ثابتة خلال المدة السابقة.

ويتطلب تحقيق ذلك تبني سياسات وطنية متوسطة وطويلة الأجل، وهذا لا يعني التخلي عن الشركاء التقليديين في آسيا، ولكن المقصود هنا إيجاد محطات أخرى لغرض تجنب الصراعات الجيوسياسية في منطقة الخليج العربي. فالعراق في كل الاتجاهات لا يتحمل تكاليف الشحن والنقل والتأمين، إذ يتم نقل النفط الخام العراقي بطريقة واحدة تقريباً وهي (F.O.B) التحميل على ظهر السفينة لعدة أسباب أبرزها عدم امتلاك ناقلات النفط المتوسطة أو العملاقة، بعد أن خرجت معظم الناقلات النفطية العراقية في تسعينيات القرن المنصرم، وكان عددها (17) ناقلة والمتبقي حالياً أربع من نوع (هاندي سايز) صغيرة الحجم تبلغ حمولتها 53 الف طن ساكن، الأمر الذي حرم العراق من الاستفادة من مزايا نقل النفط الخام المصدر نقلاً وطنياً، وأدى إلى زيادة تكاليف النقل وفقدان التحكم بعمليات التسويق والوصول المسيطر إلى الأسواق العالمية المستهلكة للنفط الخام.

وبشكل عام أن العراق يعد متخلفا في مجال نقل النفط الخام ، على الرغم من أن العراق كان من المساهمين الرئيسين في تأسيس الشركة البحرية لنقل البترول العربية وتبلغ نسبة مساهمتة 13.657% ويقع مقرها في الكويت والتي تضم الدول العربية (الأمارات العربية والبحرين والجزائر والسعودية والعراق وقطر والكويت وليبيا ومصر) ونستنتج لا خيار إمام العراق في ظل حقيقة ضعف امكانات نقل النفط الخام، الى جانب عدم امتلاكه القدرة التخزينية الكافية والتي لا تتجاوز أكثر من ستة أيام، إلا العراق الشروع بإيجاد محطات تفريغ للنفط الخام دون مشاكل جيوسياسية في ظل حقيقة لا تزال قائمة، ففي كل الأحوال سيكون مضيق هرمز معرضا دائماً للتوتر بين السيادة الوطنية لاحتكاكات العالمية ، فالضيق الجغرافي للمضيق الذي يبلغ عرضه (33) كم فقط عند أضيق نقطة صالحة للملاحة، يجعل منه عرضة للأغلاق سواء أكان عرضياً أو متعمداً، ناهيك عن قربه من (18) دولة ذات توترات تاريخية مما يجعل منه مسرحاً متكرراً للتهديدات العسكرية.

ويكون ذلك من خلال تبني مسارات نقل النفط الخام العراقي والتي تمثل مسألة استراتيجية للاقتصاد العراقي، وكالاتي :

1- تعزيز المسارات التقليدية لنقل النفط الخام العراقي.

تحت حقيقة عدم امتلاك العراق في الزمن اللحظي (الحالي) ولا على المدى القصير فرصة لتنويع نقل النفط الخام العراقي فهناك محددات لا يمكن تجاوزها ومن بينها:

أ .المسافة بين ميناء الشحن وميناء التفريغ فكلما زادت المسافة البحرية بين الدول المنتجة والمستهلكة زادت تكاليف النقل والتأمين.

ب .طريقة التأجير للناقلات ويضم صيغ (التأجير لرحلة واحدة أو التأجير الزمني، ولكل منها سلبيات وأيجابيات).

ج - نوع الشحنة التي تحملها الناقلات، فهناك علاقة طردية بين رسوم الشحن والتأمين مع قيمة الشحنة وخطورتها.

وفي هذا المسار ليس أمام العراق سوى العمل في الآجال الاتيه:

الأجل القصير: تطوير خط أنابيب (كركوك - جيهان) وهو بطول 970 كم وهذا الخط يتجاوز مسائل سياسيه بين الحكومة الاتحادية والسلطات في إقليم كردستان العراق وفي الوقت نفسه تفعيل وتنظيم نقل النفط الخام من خلال الصهاريج الى ميناء جيهان والعقبة في الاردن وخط الوليد مع سوريا.

الأجل المتوسط: العمل على اتجاهين، الأول أحياء خط أنابيب (كركوك - بانياس السوري) بطول 856 كم، والذي برزت أهميته في ظل الظروف الجيوسياسية الجديدة في سوريا وتحت رغبة الحكومة السورية الجديدة للانفتاح نحو الخارج. والاتجاه الثاني الإسراع في التفاهم مع المملكة العربية السعودية حول خط البصرة - ميناء ينبع السعودي على البحر الأحمر والذي بدأ العمل به عام 1986 بأموال عراقية وبطول 1568 كم والبدء في تفاهمات دبلوماسية لحل ظروف استحواذ السعودية على هذا الخط كجزء من ديونها على العراق.

2- المسارات الحديثة بعد تداعيات غلق مضيق هرمز.

ليس أمام العراق سوى التفكير الاستراتيجي في كيفية إيجاد مسارات آمنة تتصف بالديمومة في نقل النفط الخام العراقي إلى المشتريين التقليديين، وفي الوقت نفسه إيجاد مثلهم في دول أخرى، ونجاح هذا التوجه ممكن جداً، بعد أن حصل تحول في اتجاهات الصادرات النفطية بعد غلق مضيق هرمز إذ ترتب عليه استغلال المنتجين من خارج دول الخليج الى رفع الانتاج من النفط الخام وزيادة الصادرات إلى مستويات قياسية استجابة للأزمة في الطاقة العالمية، فعلى سبيل المثال زادت صادرات الولايات المتحدة الأمريكية الى أكثر من ثلاثة ملايين برميل يومياً، وكذلك فعلت روسيا الاتحادية بعد أن رخصت عنها الأخيرة العقوبات على النفط الخام الروسي، وأيضاً فعلت ذلك الدول الاتية (البرازيل وكندا وكازاخستان وفنزويلا).

إن توجه العراق الى هذا المسار يضمن له النجاح بنسبة ما وذلك في ضوء امتلاكه رابع أو خامس احتياطي مؤكد من النفط الخام بمقدار 150 مليار برميل، وكذلك يبين الجدول رقم (5) نسبة وحجم انتاج العراق من النفط الخام بالمقارنة مع دول اوبك و(أوبك +) لسنوات مختارة ففي عام 1980 بلغت نسبة مساهمة العراق نحو 10.8% و 9.6% في المنظمتين على التوالي، على الرغم من تعرض العراق خلال المدة (1980 - 2003) الى ظروف حرب الخليج الاولى والعقوبات الدولية، فلا يزال يحتفظ بنسبة انتاج كبيرة سجلت عام 2025 نحو 13.7% على مستوى أوبك و 9.0% على مستوى (أوبك +).

في ضوء الامكانات الكبيرة للعراق في مؤشرات النفط الخام، من الممكن العمل في الاتجاهات الاتية:

(أولاً): حان الوقت في للإسراع في تنفيذ خط نقل النفط الخام (البصرة - ميناء العقبة) على البحر الأحمر وبطول 1700 كم، أذ سيوفر إنجاز هذا الخط للعراق خلق وتحول في صادراته النفطية إلى أسواق جديدة، مثلاً سيوفر الى السوق المصرية مصدر طاقة دائم نظراً لحاجتها المستمرة للطاقة لما تمتاز به من كثافة سكانية كبيرة كالحال للصين، كذلك هناك فرصة كبيرة لأقامه مصانع بتروكيماوية على سواحل البحر الاحمر والبحر المتوسط بمشاركات استثمارية مع الدول المستفيدة مع وزارة النفط العراقية لزيادة القيمة المضافة للنفط الخام العراقي، ومن الجدير بالذكر إن دولة الكويت تمتلك مثل هذا النوع من الاستثمارات في دول أوروبا الغربية (OECD) مع محطات لتوزيع البنزين ويبلغ عددها 5000 محطة وكان ذلك قبل عام 1990، فكيف الحال في الوقت الحاضر.

(ثانياً): استراتيجيات أقامه الخزانات النفطية العملاقة : أتبعت وكالة الطاقة الدولية سياسية تخزين النفط الخام وذلك بتشجيع اعضائها على هذا التوجه لمواجهة دول أوبك الممثلة للمنتجين مقابل هدفها ممثلة للمستهلكين منذ عام 1974، وبالفعل امتلكت احتياطيات نفطية بلغت اعلى مستويات عند 8.2 مليار برميل بدعم المخزون الصيني ، وجاءت لحظة اللجوء الى هذه الاحتياطيات التجارية من النفط الخام بعد غلق مضيق هرمز، فانخفضت هذه المخزونات بنحو 129 مليون برميل في آذار 2026 ونحو 117 مليون برميل في أبريل من العام نفسه ، كذلك ادى الى انخفاض المخزونات للنفط الخام المنقول خلال الانابيب بمقدار 170 مليون برميل وبمقدار انخفاض (5.7-) مليون برميل يومياً في أبريل 2026، حين أنتعش النفط الخام المنقول عبر الناقلات بمقدار 53 مليون برميل أي (4.9-) مليون برميل يومياً، وتسبب هذا الانخفاض في المخزونات إلى ارتفاع السعار البرميل الواحد الى نحو 16.50 دولار ليبلغ كمتوسط 120.36 دولار للبرميل خلال شهري مارس وأبريل في العام الأخير .وعلى هذا الواقع الجديد في الطاقة العالمية، نعتقد أن أمام العراق الفرصة المناسبة جداً للاستغلال هذه التطورات من أقامة خزانات نفطية في مناطق جغرافية بعيدة عن مضيق هرمز، ووفقاً لهذه الاستراتيجيات يمكن القيام بالآتي:

- **أقامة مشاريع تخزينية في الموانئ السورية.** ستقدم هذه الفكرة فرصة كبيرة لتسويق النفط الخام الى أوروبا، وخلق منافسة ممكنة مع نفوذ دول أوبك القريبة جغرافيا مثل ليبيا والجزائر ونيجيريا والغابون ، وفي الوقت نفسه أن هذا التوجه يحظى بالتشجيع من دول أوروبا الاعضاء في OECD باعتبار أن النفط الخام العراقي ربما سيكون منافساً قوياً للنفط الروسي، والتي تعتمد عليه الدول الاخيرة بنسبة 30% في عام 2024، ومن ثم تجنب تداعيات الازمة (الروسية - الاوكرانية) في مجال حصولها على مصادر الطاقة من روسيا الاتحادية. ويوضح الجدول رقم (6) اتجاهات الصادرات للنفط الروسي للعام الأخير .

- **أقامه مشاريع تخزينية للنفط الخام خارج مضيق هرمز.** تبرز في هذا التوجه محطة رأس السوق في سلطنة عمان (Oman Tank Terminal Company (OTTCO التي تعد واحدة من أكبر مراكز تخزين النفط الخام والرائدة في العالم والذي بدأ العمل فيها عام 2022 لتخزين النفط الخام بأحجام مختلفة سواء كان يعود الى المستوردين أو المصدرين للنفط الخام، والغرض من انشاء المحطة توفير خيارات تخزين استراتيجية طويلة وقصيرة الأجل في مكان آمن ومأمون جنوب الخليج العربي ومضيق هرمز وعلى بعد 1000 كم.

ويمثل هذا الموقع المميز لنجاح توجه العراق نحو القيام بتخزين النفط الخام العراقي أذ سيتمكن من ديمومة البيع الانتاج والتصدير الى الاسواق الاسيوية التي تستوعب أكثر من الصادرات النفطية العراقية بالاستناد الى الامكانات الكبيرة لهذه المحطة العمانية التي تمتلك البنية التحتية المتطورة في مجال تخزين النفط الخام، ولديها القدرة على استقبال الناقلات العملاقة لنقل النفط الخام، مع توفر الربط البري مع خط أنابيب رئيسي في عُمان وستكون هذه المحطة خياراً جيداً للتجارة النفطية في العالم بعد تداعيات غلق مضيق هرمز ...

إن هذه الاستراتيجيات الجديدة في السياسة النفطية التي لابد أن تتخادها الحكومة العراقية بعد غلق مضيق هرمز ومن المتوقع لا يشهد العالم اليوم التالي لانتهاء الحرب ،والأهم في هذا التوجه الاستثماري للعراق زيادة الصادرات النفطية الى الولايات المتحدة الامريكية في إطار سعي الحكومة العراقية الجديدة الى زيادة التعاون الاقتصادي والتجاري ضمن إطار اتفاقية الإطار الاستراتيجي الموقعة بين البلدين عام 2008 وتفعيل الجانب الاقتصادي منها، كذلك لضمان توجه العراق الى إقامة شراكة جديدة مع الولايات المتحدة الامريكية من خلال أنشاء صندوق (الطاقة والتنمية) لتصدير نحو 500 الى 2000 الف برميل يومياً الى الأخيرة، توضع حصائلها المالية في صندوق خاص في الولايات المتحدة الامريكية مقابل قيام الشركات الامريكية بتقديم خدماتها في مجالات الطاقة والبنى التحتية المختلفة وقضايا أخرى يطرحها العراق ، ومن الجدير بالذكر أن طموحا بهذا المستوى ليس من الصعب أنجازه ، ونقرأ ذلك من العلاقات النفطية بين الطرفين ، فخلال منتصف التسعينيات صدر قرار مجلس الأمن بالعدد (986) في 1995 /4/14 الخاص ببرنامج النفط مقابل الغذاء Oil For Food وفي مدة تنفيذ هذا القرار استحوذت الولايات المتحدة الامريكية على 53.7% من مجموع الاستيرادات العراقية بموجب هذا البرنامج وذلك بين عام 1997 الى عام 2002. ولتحقيق ذلك يسعى العراق الى المباحثات مع اعضاء دول أوبك و(أوبك+) لزيادة حصة العراق الإنتاجية لتعويض الخسائر في حصته الإنتاجية والتصديرية كما بينا ذلك سابقاً مع رغبة أمريكية بهذا التوجه لتعويض انخفاض الخزين الاستراتيجي لديها .

جدول(1) حجم (الانتاج) العرض من النفط الخام من دول أوبك في الخليج العربي ولموسم مارس / أبريل) 2026 / مليون برميل / يومياً

البيان / الدولة	العراق	الكويت	المملكة العربية السعودية	الإمارات العربية المتحدة	إيران
مارس2026 /	1.57	1.19	7.25	2.11	3.63
أبريل2026 /	1.35	0.57	6.98	2.44	3.51
مقدار الخسارة أبريل2026 /	(-2.85)	(-2.02)	(-3.18)	(-0.94)	-
الانتاج المخطط	4.2	2.6	10.16	3.39	-
الانتاج المستدام	4.87	2.88	12.11	4.28	-

Source: iea, Oil Market Report, may – 2026

جدول(2) الطلب العالمي على النفط الخام من مناطق الاستهلاك الرئيسية للمدة (2021 - 2025) نسبة مئوية

البيان / السنوات	الولايات المتحدة الأمريكية	دول OECD أوروبا	الصين	الهند	دول آسيا الأخرى	المجموع
2021	31.9	21.2	25.0	7.7	14.0	%100
2022	31.9	21.5	24.0	8.1	14.2	%100
2023	31.5	20.7	25.2	8.2	14.2	%100
2024	31.2	20.4	25.3	8.4	14.4	%100
2025	31.1	20.1	25.3	8.4	14.7	%100

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2026, p.25.

جدول(3) حجم ونسبة اتجاهات الصادرات النفطية للعراق للمدة (2025 - 2021) مليون ب/ي / نسبة مئوية

البيان / السنوات	دول أمريكا OECD		دول أوروبا OECD		دول آسيا والباسفيك OECD		الصين		الهند		دول آسيا الأخرى		أمريكا اللاتينية		الشرق الأوسط		أفريقيا		المجموع	
	%	حجم	%	حجم	%	حجم	%	حجم	%	حجم	%	حجم	%	حجم	%	حجم	%	حجم	%	حجم
2021	5.1	178	24.5	844	4.8	166	27.5	949	29.2	1005	2.7	93	0.4	16	1.0	35	2.1	74	100%	3440
2022	6.8	253	24.6	914	6.8	255	25.5	950	27.2	1013	1.8	67	0.0	0	1.9	72	3.2	120	100%	3712
2023	5.3	197	21.6	795	7.4	273	29.1	1069	25.9	950	0.8	32	0.08	3	0.2	10	3.2	118	100%	3667
2024	5.9	199	19.8	667	0	0	34.1	1150	27.5	927	1.0	342	0.0	0	0.6	21	0.7	24	100%	3364
2025	5.4	177	16.7	545	9.6	314	35.2	1149	26.8	876	3.8	125	0.0	0	1.1	39	1.1	39	100%	3258

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2026, pp.46-47

جدول(4) حجم ونسبة اتجاهات الصادرات النفطية لدول أوبك للمدة (2025 - 2021) مليون ب/ي / نسبة مئوية

البيان / السنوات	الولايات المتحدة الأمريكيةOO		دول OECD أوروبا		دول OECD آسيا والباسفيك		الصين		الهند		دول آسيا الأخرى		أمريكا اللاتينية		الشرق الأوسط		أفريقيا		المجموع	
	%	حجم	%	حجم	%	حجم	%	حجم	%	حجم	%	حجم	%	حجم	%	حجم	%	حجم	%	حجم
2021	4.7	890	17.3	3223	20.9	3895	24.0	4468	14.3	2669	12.1	2249	1.2	240	1.7	333	2.6	497	100%	18577
2022	5.0	1027	17.8	3629	18.9	3848	23.4	4769	13.1	2661	15.5	3160	1.3	266	1.4	294	2.8	580	100%	20304
2023	5.2	1027	18.0	3548	19.4	3829	26.0	5143	11.0	2177	14.8	2933	0.8	161	1.5	308	2.3	469	100%	19707
2024	5.5	1058	17.1	3266	17.1	3266	27.2	5179	11.3	2153	16.2	3096	1.0	206	1.1	224	2.6	513	100%	19008
2025	4.7	941	17.6	3502	17.6	3502	29.1	5790	11.6	2309	16.0	3192	0.7	157	1.1	232	1.5	307	100%	19854

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2026, pp.46-47

جدول(5) نسبة وحجم إنتاج العراق من النفط الخام في دول أوبك و(أوبك+) لسنوات مختارة

البيان / السنوات	دول أوبك مليون ب/ي	دول أوبك + مليون ب/ي	العراق مليون ب/ي	نسبة إنتاج العراق من دول أوبك	نسبة إنتاج العراق من أوبك+
1980	24,685	38,285	2,666	10.8	6.9
1990	20,747	35,577	2,113	10.1	5.9
2000	26,491	28,674	2,810	10.6	9.7
2010	27,072	43,777	2,358	8.7	5.3
2024	26,249	40,471	2,862	10.9	7.0
2025	27,472	41,817	3,772	13.7	9.0

Source: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2026, p.25

.

الجدول (6) اتجاهات الصادرات النفطية لروسيا الاتحادية لعام 2024

الوجهة / الدولة	النسبة المئوية(%)
أوروبا	12.1 %
دول آسيا الوسطى	6.6 %
الهند	35.9 %
الصين	44.6 %
الشرق الأوسط	0.3 %
أفريقيا	0.2 %
أمريكا الوسطى	0.1 %
آسيا والباسفيك	0.3 %
المجموع	**100 %**

Source: Energy Institute Statistical Review of World Energy 2025

المصادر:

1- عبدالكريم جابر شنجارآل عيسى ،قراءات في الاقتصاد العراقي ما بعد عام 2003، دار آمنة للنشر والتوزيع ، ، عمان ، الاردن ، 2021.

2- عبدالكريم جابر شنجارآل عيسى ، م.مصطفى لفته بدر الجياشي ، الصادرات النفطية ، فرص تنويع أتجاهاتها في العراق ، في ظل مخرجات الحرب (الروسية – الأوكرانية)، عمان ، الاردن ، 2025.

3-Energy institute statistical Review of world Energy ,2025.

4-iea,Market Report ,may 2026 .

5-chins Administation of Cutoms.

6- OTTCO ,Terminals we operate world classoil storage in frastruucture,,https://www.6wresearch.com.

7-: OPEC, Annual Statistical Bulletin 2026

عن الكاتب: الدكتور عبدالكريم جابرشنجارآل عيسى: أستاذ العلاقات المالية والنقدية الدولية
جامعة القادسية /كلية الادارة والاقتصاد

عن الشبكة:

تهدف شبكة الاقتصاديين العراقيين الى التأسيس لمرجعية اقتصادية في العراق تعمل على اعطاء الاولوية للاقتصاد قبل السياسة وتنشر الثقافة الاقتصادية بين افراد الطبقة السياسية خاصة وأفراد المجتمع العراقي عامةً متبنّية خطابا اقتصاديا علميا وساعية الى موقعاً مؤثراً في الرأي العام والمجتمع العراقي يمكنها من إيصال كلمتها الى صاحب القرار السياسي والتأثير على قرارات السياسة الاقتصادية.

ملاحظة:

-لا تعبر الآراء الواردة في الإصدار بالضرورة عن آراء أو اتجاهات تتباها الشبكة، وانما تعبر عن رأي كاتبها.

iraqieconomists.net
info@iraqieconomists.net
WhatsApp +964 786 629 6600